الخلاف النحوي في الفاعل الجملة جمعا ودراسة

أ.د. عبد العزيزبن حميد الجهني
جامعة الملك عبد العزيز بجدة ، السعودية

الملخص

الحمدلله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد ؛ فهذا بحث يتعلق بمسألة خلافية بين النحاة لم تأخذ حظها من الدرس في كتب الخلاف النحوي ، وهي وقوع الفاعل جملة ، وقد تتبعت في هذا البحث اختلاف النحاة البصريين والكوفيين في هذه القضية ، وأوردت أصحاب كل قول بتسلسل تاريخي ، وأقوالهم فيها ثلاثة مشهورة ، وقد سردت حجج كل قول وما جاء على هذه الحجج من إيرادات ، مع العناية بتحقيق موقف بعض العلماء الذين نُسب لهم أكثر من قول في هذه المسألة ، وأردفت ذلك بخاتمة ذكرت فيها أهم نتائج البحث وفهرس للمصادر والمراجع وآخر للموضوعات.

Abstract

This paper discusses the dispute among Arabic grammarians in regard to whether the doer of the action (agent) in a sentence can be a whole sentence. This dispute was among the least studied topics in the literature of Arabic grammar. The disagreement between the scholars of the two famous schools in Arabic grammar, Basra and Kufa, over this issue was historically traced and presented. Historically, there are three famous views and explanations. All of these were discussed in this paper. Moreover, the paper discussed the views of the scholar whom had more than one opinions in this debate. Finally, the paper concluded with the result of this discussion

مقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد ؛ فالمسائل الخلافية بين النحاة باب أصيل في الدرس النحوي، ظهرت بوادره مع بزوغ فجر هذا العلم، وازدهر عند تمايز المدرستين البصرية والكوفية في أواخر القرن الثاني، وبقيت نزعته المذهبية عند النحاة – مع خفة حدتها – إلى القرون المتأخرة .

وقد ظهرت أثناء هذه القرون مصنفاتٌ عدة، تحكي هذا الخلاف وتنقل مسائله، فُقِدَ منها الكثير وطُبع القليل، كالإنصاف لابن الأنباري – وهو أجمعها[1] – ، والتبيين للعكبري .

ومسائل الخلاف أكثر من يُحصيها مُؤَلِّفٌ أو يحويها مُصَنَّفٌ.

وهي متنوعة في الأصول والفروع ، ومتناثرة في كتب النحو والإعراب والتفسير وغيرها.

ومن جملة هذه المسائل الخلافُ في وقوع الفاعل جملة ، والذي تناثرت أقوالُ النحاة عنه في كتبهم، ولم يُذكر الخلاف فيه[2] – مع أنه منصوص عليه في كتب المتقدمين – في أجمع كتاب في الخلاف النحوي وصل إلينا ، وهو (الإنصاف) لابن الأنباري.

لذا صَحَّ العزمُ على تتبع أقوال النحاة في هذه المسألة الخلافية وذكر أوجه الخلاف فيها وإيراد شواهدها في لغة العرب .

وأنبه هنا إلى أمرين :

الأول: أني اكتفيت بذكر الخلاف في الفاعل الجملة، ولم أتطرق لنائب الفاعل، وذلك لأنَّ الفاعل هو الأصل، ونائب الفاعل فرع وتبع له، وما ثبت للأصل يثبت للفرع[3].

قال الشاطبي: (والمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه بمنزلة الفاعل في جميع أحكامه)[4].

الثاني: أنَّ الجملة المحكية ليست داخلة في هذا الخلاف ؛ لأنها تُقَدَّر بالمفرد. واتفقت كلمة النحاة على جواز وقوع الجملة المحكية فاعلا. قال العكبري : (وأما الجُمَلُ فَتُحْكَى بلفظها سمّيتَ بها أو لم تُسَمِّ ، فمما سُمي به: تأبط شرا، وذرى حبا. ومالم يُسمَّ به كقولك: جاءني زيد، ونحوه)[5].

وقد صَدَّرْتُ الحديث عن هذه المسألة بتمهيد تحدثت فيه باختصار عن تعريف الفاعل ، والذي يُعَدُّ مدخلاً لذكر الخلاف فيه، ودلفت منه إلى بيان موقف النحاة من هذا الخلاف ، وذكر حجج المانعين والمجيزين ، كي تكتمل صورة الخلاف ، وتظهر قوته وتباين الأقوال فيه.

والحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات.

تمهيد:

الفاعل هو أحد ركني الإسناد في الجملة الفعلية ، وهو مرفوع حقيقة أو حكما. وللفاعل أحكامٌ نَصَّ عليها النحاة اتفقوا على بعضها كإسناد الفعل التام الباقي على أصله أو ما يقوم مقامه إليه، واختلفوا في بعض ، كوجوب تقدم الفعل عليه ، والخلاف في رافعه[6]. ومن جملة المسائل الخلافية في الفاعل والتي نصت عليها بعضُ كتب النحو وأغفلتها كتب أخرى خصوصا كتب الخلاف التي وصلت إلينا اشتراطُ كون الفاعل اسمًا . فقد نصَّ غيرُ واحد من النحاة في تعريفهم للفاعل أنَّه اسم صريح أو مصدر مؤول. وهم بهذا يشيرون بمفهوم المخالفة إلى أنَّ الفاعل لا يكون في قسيمي الاسم، وهما الفعل والحرف . أما الحرف فقد أجمعوا على عدم صحة وقوعه فاعلا ؛ لأنه ليس له معنى في نفسه ، ولا يصح بالتالي الإسناد إليه . قال العكبري: (ومن علاماته أنه لا ينعقد منه ومن الاسم وحده ، ولا من الفعل وحده فائدة ، وهو معنى قولهم: الحرف مالم يكن أحد جزئي الجملة)[7] وقال ابنُ مالك: (والحرف كلمة لا تقبل إسنادا وضعيا بنفسها ولا بنظير ... لأن الحرف لا يُسند ولا يُسند إليه)[8].

وأما الفعل فمن المُسلم أنَّه لابد له من فاعل ، وهو مع فاعله يكونان جملة فعلية ، وهذه الجملةُ هي التي وَقَعَ الخلافُ في مجيئها فاعلا .

ولعل بعضَ النحاة استحضر هذا الخلافَ في تعريفه للفاعل فتحاشى اشتراطَ الاسمية فيه[9]، في حين نَصَّ عليه آخرون[10].

وقد بذلتُ وسعي في تتبع هذه المسألة واستقرائها في كتب النحو ، ومعرفة موقف النحاة منها .

وهو ما أبنته في الأقسام الثلاثة التي توزعت فيها أقوال النحاة في هذه المسألة ، وهو ما سيأتي بالتفصيل .

القول الأول :

جوازُ وقوع الفاعل الجملةً مطلقا ، نحو: يعجبني يقومُ زيدٌ ، وما أشبهه .

ونُسِبَ لهشام[11] وثعلب وجماعة[12] . ونُسِبَ كذلك للكوفيين[13] . قال السمين الحلبي: (وهو من أصول الكوفيين)[14] .

والحجةُ في ذلك ورودُ السماع به شعرا ونثرا ، وصحتُه في القياس . أما سماعه في النثر فقد حُمِلَ عليه قوله تعالى: {ثم بدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِيْنٍ}[15]، على أنَّ فاعل (بدا) هو جملة (ليسجننه) .

وقولُه تعالى: {وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ}[16] على أنَّ جملة (كيف فعلنا بهم) هي فاعل الفعل (تبين) .

وقولُه تعالى: {أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قبلَهمْ مِنَ القُرُونِ يَمشُونَ في مَسَاكِنِهِم}[17]، على أن جملة (كم أهلكنا قبلهم...) هي فاعل (يهد) .

ومثلها قوله تعالى: {أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ القُرُونِ يَمْشُوْنَ فِي مَسَاكِنِهِمْ}[18].

وأما الشعر فمن شواهده ما جاء في قول الفرزدق:

مَاضَرَّ تَغْلِبَ وائلٍ أهجوتَها أم بُلْتَ حيثُ تَلاَطَمَ البحرانِ[19]

فجملة (أهجوتها) هي فاعل (ضَرَّ) .

وقول الآخر:

وما راعني إلا يسيرُ بِشُرْطَةٍ وعهدي بها قينا يَفُشُّ بِكيرِ[20]

على أن جملة (يسير بشرطة) هي فاعل (راعني) .

وأما القياس فعلى حملة على جملة المبتدأ التي هي ركنٌ في الإسناد كالفاعل ، وقد ورد السماع بمجيئها جملة فعلية في نحو قولهم: تسمعُ بالمعيدي خير من أنْ تراه[21]، وقوله تعالى: {وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيْكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعًا}[22].

ونقل أبو حيان عن صاحب البسيط قوله: (احتجوا بوقوعه مفعولا ، نحو: ظننتُ زيدا يضرب ؛ فيكون فاعلا ، وبأنَّه يكون بـ(أنْ) باتفاق ، ولا زيادة لها في المعنى ، وليس لها في اللفظ تأثير ، ولا يخرج الفعل عن كونه فعلا ، فليجرِ دونها ، ولأنَّه يقع بدلها الإشارةُ إليها ، فتقول: وَقَعَ ذلك ، وقيل ذلك ، فتشير نحو جملة ، فناب عنها ، ولا ينوب إلا عما يصح هناك ، ولأنَّها تقوم مقام المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله في نحو: قيل إنَّ زيدا منطلق ، ونحوه ، وهو كالفاعل)[23] .

وهذا القولُ تفرد الباقولي[24] بنسبته لسيبويه . وليس في الكتاب حديث عن هذه المسألة إلا ما ورد من ذكرٍ عارضٍ لآية سورة (يوسف) في سياق الحديث عن جواب القسم[25] .

ولكنَّ المبردَ - فيما نقله ابنُ ولَّاد عنه[26] - فهم من كلام سيبويه أنَّه لم يقدر للفعل (بدا) فاعلا[27]، ولذا ردَّ عليه في (مسائل الغلط)[28] الذي بنى ابنُ ولَّاد كتابَه عليه .

والمبردُ في النص المنقول عنه لم ينسب لسيبويه القول بأنَّ الفاعل جملة ، والذي نَصَّ على ذلك هو النحاس حيث قال: (فمذهب سيبويه أنَّ (ليسجننه) في موضع الفاعل ، أي ظهر لهم أن يسجنوه ، وقال محمد بن يزيد: هذا غلط ، لا يكون الفاعل جملة ، ولكن الفاعل ما دلَّ عليه (بدا) ، أي: بدا لهم بداءٌ ، فحذف الفاعل لأنَّ الفعل يدل عليه)[29] .

ولعل النحاس نقل هذا عن المبرد في غير كتابه (مسائل الغلط) لاختلاف النقل عما في كتاب (الانتصار) . وسيأتي ذكر لمذهب سيبويه في القولين الأخريين .

القول الثاني :

الجوازُ بشرط أنْ يكونَ فعلا قلبيا ، ويقترن بأداة مُعَلِّقة له . نحو: ظهر لي أقام زيد أم عمرو ، وَعُلِمَ هل قعد عبد الله أم بكر .

ونُسب للفراء[30] وجماعة[31]، ونُسِبَ كذلك لسيبويه[32].

قال ابنُ ولَّاد: ((ليسجننه) جملة في موضع الفاعل ، وذلك أنَّ أفعال العلم وما قاربها في معناها يجوز فيها مثل هذا ، ألا ترى أنَّك تقول: قد بانَ لي أيهما أفضل ، وقد بان لي أزيدٌ أفضل أم عمرو . كقولك: قد بان لي ذلك ، فهذه الجملة في موضع قولك: ذلك . وتقول: قد علمتُ أزيدٌ أفضل أم عمرو ، فتجعل هذه الجملة في موضع المفعول به ، وإنْ شئت جعلتها في موضع الاسم الذي يقوم مقام الفاعل ، فتقول: قد عُلِمَ أزيدٌ أفضل أم عمرو ، ولذلك قال سيبويه: إنَّه حَسُنَ كحسنه في علمتُ[33]؛ لأنَّ (ظهر) و (تبين) يجريان مجرى أفعال العلم والظن، فهما يعملان فيه)[34] .

وهذا القول – على الرغم من ذكر ابن ولَّادٍ له- لم يشتهر إلا عند المتأخرين ، ولم أقف عليه إلا عند أبي حيان ومَنْ أتى بعده ، وفي إشارات عابرة ، إلا ما كان من ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب)[35] الذي تكرر فيه ذكر هذه المسألة ، وكان على عادته – خصوصا في هذا الكتاب – لا يكتفي بنقل الأقوال ، بل يُعمل فكره فيها ، ويسبر أغوارها ، ويناقش ويعلل .

وهذا ما كان منه في هذه المسألة ، فقد نَقَلَ هذا القول ثم عَلَّقَ عليه بقوله: (وفيه نظر ؛ لأنَّ أداة التعليق بأنْ تكون مانعةً أشبه من أنْ تكون مُجوِّزة ، وكيف تُعَلِّقُ الفعل عما هو منه كالجزء)[36] .

ولم يكتف ابنُ هشام بالاعتراض وَرَدِّ القول ، بل ذكر رأيه في هذه المسألة ، وبَيَّنَ اختياره الذي يتوافق - في الظاهر - مع القائلين بجوازه مع الفعل القلبي المعلق ، ولكن يقصر التعليق على الاستفهام ويَرُدُّ ما سواه ، وقد أبان ذلك بوضوح في قوله : (وبعدُ ؛ فعندي أنَّ المسألة صحيحة – أي: مع الفعل القلبي المُعَلَّق – ولكنْ مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات) .

وختم ذلك ببيان أمر مهم ، وهو أنَّ المسألة مع هذا كله لا تخرج عن كون الجملة قائمة مقام المفرد ، قال: (وعلى أنَّ الأسناد إلى مضافٍ محذوف ، لا إلى الجملة الأخرى ، ألا ترى أنَّ المعنى: ظَهَرَ لي جوابُ أقام زيد ، أي: جوابُ قول القائل ذلك . وكذلك في عُلِمَ أقعد عمرو . وذلك لابد من تقريره دفعا للتناقض ؛ إذ ظهورُ الشيء والعلمُ به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به)[37] .

وهو بهذا يرى أنَّ الفاعلَ مضافٌ محذوف قامت الجملة مقامه .

وقد نصَّ على ذلك في موضع آخر حيث يقول: (فإن قلتَ: وينبغي زيادتها[38] على ما قدمتَ اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلبي المُعَلَّق بالاستفهام فقط ، نحو: ظهر لي أقام زيدٌ . قلتُ: إنَّما أجزتُ ذلك على أنَّ المسند إليه مضاف محذوف ، لا الجملة)[39] .

وحاصلُ قول ابن هشام أنَّه يرى أنَّ الفاعل لا يكون إلا اسما مفردا أو مؤولا بالمفرد ، وهو ما نَصَّ عليه في (أوضح المسالك)[40] و (شرح قطر الندى)[41].

ونَصَّ كذلك على عدم صحة وقوعه جملة في (مغني اللبيب) حيث قال: (النوع السادس:[42] اشتراطهم المفرد في بعض المعمولات ، والجملة في بعض ، فمن الأول: الفاعل ونائبه ، وهو الصحيح)[43] .

وقال في شرح شذور الذهب: (الحكم الثالث:[44] أنهما لا يكونان جملة ، هذا هو المذهب الصحيح)[45] .

ويبقى النظرُ في إجازته وقوع الفاعل جملة في الفعل القلبي المُعَلَّق بالاستفهام خصوصا كما مر ، ويظهرُ بعد ضم أقواله إلى بعضها ، وحمل متشابه كلامه على محكمه ، أنَّه يرى أنَّ الجملة الفعلية التي فعلها قلبي وعُلِّقَ بالاستفهام هي وحدها التي تقوم مقام الفاعل المحذوف ، وما سوى ذلك فالفاعل ضمير مقدر . وهو بهذا يكون في جملة المانعين.

القول الثالث :

مَـنْـعُ وقــوع الجملة فاعلا مطــلــقــا . وهو المشهور وقول الأكثرين[46] .

قال ابنُ عطية: (هذا صريح مذهب سيبويه)[47]، وقال الشاطبي: (وهذا ظاهر كلام سيبويه)[48]، ونص ابنُ سيده عليه بقوله : (وقال سيبويه في قوله عز وجل : {ثم بدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ} أراد : بدا لهم بداءٌ وقــالوا ليسجننه ، ذهب إلى أن موضع (ليسجننه) لا يكون فاعل (بدا) ؛ لأنه جملة ، والفاعل لا يكون جملة)[49]

ونُسب هذا القول للمازني[50] والمبرد[51] والفارسي وجمهور البصريين[52].

وصَرَّحَ باختياره جمهرة من النحويين[53]. وهو ظاهر كلام آخرين[54].

وقد علل الفارسيُّ منعَ ذلك بقوله: (والجملُ لا تقوم مقامه -أي نائب الفاعل- كما لا تقوم مقــام الفــاعلين ؛ لأنَّ الفاعل يُكنى عنه ، ويُثنى ويُجمع ، ويُضمر في الفعل ، فَيُذكرُ إعرابُ الفعل بعده ، وكُلُّ هذا ممتنع في الجملــة ، غيــر جائز فيها .

وأيضا فإنَّ الجملَ أحاديث ، وإنَّما يُقام مقام الفاعلين مُحَدَّثٌ[55] عنهم لا أحاديث ... ويدلُّكَ على امتناع هــذا أنَّ الجملة التي من الفعل والفاعل هي مثل الجملة التي من المبتدأ والخبر في أنَّ كُلَّ واحدٍ من الاسمين مُحَدَّثٌ عنه ، فكمــا لا يكون المبتدأُ الــمُحَدَّثُ عنه إلا مفردا ، ولا تقع موقعه الجملةُ ، كذلك لا يكون الفاعل جملة ، بل هو في الفاعل أشــدُّ امتناعا ؛ لشدة اتصاله بالفعل ، وما يلزم من إضماره فيه ، وليس ذلك في المبتدأ)[56] .

وقال العكبري: (وإنَّما لم يجز أن تكون الجملة فاعلا لثلاثة أوجه: أحدها: أنَّ الفاعل كجزء من الفعل ، ولا يمكن جعل الجملة كالجزء لاستقلالها[57] .

والثاني: أنَّ الفاعل قد يكون مضمرا ومعرفة بالألف واللام ، وإضمار الجملة لا يصح ، والألف واللام لا تدخل عليها .

والثالث: أنَّ الجملة قد عَمِلَ بعضُها في بعض ، فلا يصح أنْ يعمل فيها الفعل ، لا في جملتها ولا في أبعاضها ؛ إذ لا يمكن تقديرها بالمفرد هنا)[58] .

وقال ابن الحاجب: (إنَّما لم يكن الفاعلُ جملةً لأنه محكوم عليه ، والمحكوم عليه لا يكون إلا مفــردا ، بخــلاف الأحكام فإنَّه يُعبر عنها بالمفرد تارة والجملة أخرى . وإنما كان ذلك لاتساعهم في الأحكام)[59] .

هذه هي علل المانعين من وقوع الجملة فاعلا ، ونجملها فيما يلي:

1- أنَّ الفاعل يكون ضميرا أو معرفا بالألف واللام ، والجملة لا يصح إضمارها ولا تعريفها.

2- أنَّ الفاعل يُثنى ويجمع ، والجملةُ لا تُثنى ولا تُجمع .

3- أنَّ الفاعل يضمر في الفعل ، والجملة لا تُضمر .

4- أنَّ الفاعل محكوم عليه ومُحَدَّثٌ عنه ، والجملة حديث .

5- أنَّ الفاعل كالجزء من الفعل ، ولا يمكن جعل الجملة جزءا لاستقلالها .

وقد اعترض أصحابُ هذا القول على أدلة المجيزين ، وحملوها على غير الوجه الذي استدلوا بــه ، والــدليلُ – كما هي القاعدة المعروفة - إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال .

أما آية سورة يوسف وهي قوله تعالى: {ثُمَّ بَدَالَــهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الآيَاتِ لَيَسْجُنَنَّهُ حَتَّى حِيْنٍ} فقد ذكــروا فــي فاعل (بدا) وجهين غير كونه جملة (ليسجننه)،

الأول: أنَّه مصدر مقدر مأخوذ من لفظ الفعل ، وهو البداء ، والتقدير: بدا لهم بداءٌ، وقد جاء هذا المصدر مُصَرَّحا به في قول الشاعر:

لعلك والموعودُ صدقٌ لقاؤه بدا لكَ في تلك القَلُوصِ بداءُ[60]

قال ابن الشجري : (وألسنُ العرب متداولة له في قولهم : بدا لي في هذا الأمر بداء أي تغير رأيي عما كان عليه، ويُقال: فلان ذو بَدَوَات، إذا بدا له الرأيُ بعد الرأي)[61]

والثاني: أنَّه مضمرٌ محذوف يدلُّ عليه السياق، والتقدير: بدا لهم رأيٌ[62] .

وأما آية سورة إبراهيم وهي قوله تعالى: **{ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ}** فقد ذكروا فيها وجهين يمنعان كون جملة (كيف فعلنا بهم) فاعلا للفعل (تبين) : (أحدهما: أنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله . والثاني: أنَّ (كيف) لا تكون إلا خبرا أو ظرفا أو حالا ، على اختلافهم في ذلك)[63].

وعلى هذا يكون الفاعل مقدرا دلَّ عليه الكلام، أي: تبين لكم حالُهم، أو فعلنا بهم[64] .

والأمرُ نفسه في شواهد الشعر ، فبيت الفرزدق وَجَّهُوه على أنَّ الفاعل مصدر محذوف دلَّ الفعلُ عليه ، تقديره: ماضَرَّها ضُرٌّ ، أو هو مصدر دلَّتْ عليه الجملةُ ، وتقديره: ماضَرَّها هجاؤك وبولُك[65].أو يُحمل على الشذوذ أو الضرورة.

قال أبو حيان: (فينبغي تأويل البيت على ما يخرجه عن ظاهره ، وإلا عُدَّ من الشذوذ بحيث لا يُقاسُ عليه)[66] .

وقال ابن جني: (وأجاز هشام (يسرني تقوم) ، وينبغي أنْ يكون ذلك جائزا عنده في الشعر لا في النثر . هذا أولى عندي من أنْ يكون يرتكبه من غير ضرورة)[67].

وأما بيت معاوية النصري فحملوه على تقدير (أنْ) ؛ وما راعني إلا أن يسير بشرطة ، فيكون الفاعل المصدر المؤول ، وتقديره: وما راعني إلا سيرُه بشرطة[68].

وأما القياسُ على جملة المبتدأ فمردود عندهم من الأصل ؛ لأنَّ المبتدأ يشترك مع الفاعل في كونه مخبراً عنه ، والمخبر عنه لابد أنْ يكون مفردا ، ولذا قال أبوحيان فيما نقله عنه السيوطي : (أصل الجملة ألا يكون لها موضع من الإعراب ، وإذا كان لها موضع من الإعراب تقدرت بالمفرد)[69] ، وأكد هذا المعنى ابنُ الحاجب بقوله : (ومن ثَمَّ لم يقع الفاعل ولا المبتدأ جملة ؛ إلا إذا قُصِدَ به نفسُ اللفظ ، فيكون حينئذٍ كالمفرد في الحكم)[70] .

وقال أبو علي الفارسي: (فكما لا يكون المبتدأ المُحَدَّثُ عنه إلا مفردا ، ولا تقع موقعه الجملة ، كذلك لا يكون الفاعل جملة ، بل هو في الفاعل أشدُّ امتناعا ؛ لشدة اتصاله بالفعل ، وما يلزم من إضماره فيه ، وليس ذلك في المبتدأ)[71] .

وفي كلام أبي علي الأخير ما يُفيد أنَّه إذا امتنع ذلك في المبتدأ فهو في الفاعل أشدُّ امتناعا ، وهو ما أكده تلميذُه ابنُ جني بقوله: (وعلى أنَّ المسامحة في الفاعل ليست بالمرضية ؛ لأنَّه أصعب حالا من المبتدأ)[72] .

وقد حملوا المثَل على تقدير (أنْ) ، وأما الآية فأخرجوها من الباب كله ، حيث جعلوا الجار والمجرور متعلقا بالفعل (يريكم) ، فليس هناك مبتدأ[73] .

الخاتمة : يمكن تلخيص أهم نتائج البحث في النقاط الآتية :

1- أهمية دراسة مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، خصوصا المسائل التي أغفلتها كتب الخلاف المطبوعة ولم تنص عليها.

2- اختلاف مدارك نظر العلماء في المسألة الواحدة التي ليس فيها نص صريح ، مما ينتج عنه نسبة أكثر من رأي للعالم ،كما هو الحال مع سيبويه في هذه المسألة ، الذي نُسبت إليه الأقوال الثلاثة فيها.

3- جمع ما تفرق من أقوالٍ للعالم ، ووصل بعضه ببعض ، يكشف رأيه ويجلي موقفه ببينة ودليل ، كما هو الحال مع ابن هشام في هذه المسألة ، والتي ذكرها في أكثر من موضع بأسلوب محدد يتوافق مع سياق الباب الذي وردت فيه.

4- أهمية المنهج الاستقرائي في مسائل الخلاف خصوصا ؛ لبيان حقيقة قول الجمهور أو النسبة لمذهبٍ أو عالمٍ معين.

5- العناية بقول الجمهور والاحتفاء به ؛ لقوة مأخذه وبعده عن الشذوذ ، كما هو الحال في هذه المسألة.

6- في هذه المسألة – وهي الخلاف في وقوع الفاعل جملة – المنع الذي هو قول جمهور النحاة تطرد به القاعدة وتسلم من الشذوذ ، وهو كذلك (أكثر مسايرة للأصول اللغوية ، وأبعد من التشتيت والتفريق)[74].

والحمدلله أولا وآخرا.

الهوامش

(1) على الرغم من كثرة المسائل الخلافية فيه، والتي بلغت (121) مسألة إلا أنَّ ما تركه أكثر مما ذكره .

قال الدكتور محمد خير الحلواني: (والحقُّ أنَّ المسائل الخلافية التي لم يذكرها – أي ابن الأنباري – في كتابه فوق أنْ تُحصر تجدها متناثرة موجزة في كتب السلف والخلف) . الخلاف النحوي (117)

وقال السيوطي بعد أن سرد مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين التي ذكرها ابن الأنباري والعكبري : (وقد فات ابن الأنباري مسائل خلافية بين الفريقين استدركها عليه ابن إياز في مؤلف) الأشباه والنظائر (321/3)

(2) ورد ذكر هذه المسألة في كتاب ائتلاف النصرة للزبيدي ص (99) ، ولكن عَرَضاً في سياق إيراد الخلاف في إعراب آية سورة يوسف {ثُمَّ بَدَالَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الآيَاتِ لَيسجننَّهُ}[آية: 35]

(3) ذكر ابن هشام في (شرح شذور الذهب) خمسة أحكام يشترك فيها الفاعل ونائبه، قال فيه: (الحكم الثالث: أنهما لا يكونان جملة) شرح شذور الذهب (167) .

(4) المقاصد الشافية (539/2) .

(5) اللباب (139/2)

(6) انظر : همع الهوامع (253/2) والتصريح (241/2)

(7) اللباب (51/1)

(8) شرح التسهيل (10/1)

(9) كالزمخشري في المفصل (29) وابن الحاجب في الكافية (68)

(10)كابن جني في اللمع (23) وابن عصفور في المقرب (55) .

(11) ابن معاوية الضرير، أبوعبدالله الكوفي، من أصحاب الكسائي، توفي سنة تسع ومائتين للهجرة.

إنباه الرواة (364/3) وبغية الوعاة (328/2)

(12) انظر: الخصائص (435/2) وارتشاف الضرب (1320/3) والتذييل والتكميل (56/1) (173/6) والبحر المحيط (135/1) ومغني اللبيب (524 ، 559) وائتلاف النصرة (99) وهمع الهوامع (272/2)

(13) انظر: البحر المحيط (163/15) والدر المصون (494/6) (125/7 ، 448) والمقاصد الشافية(538/2)

(14) الدر المصون (494/6)

(15) سورة يوسف ، آية (35)

(16) سورة إبراهيم ، آية (45)

(17) سورة طه ، آية (128)

(18) سورة السجدة ، آية (26)

(19) البيت في ديوانه (882) وكتاب الشعر (470/2) وأمالي ابن الشجري (405/1) وشرح التسهيل لابن مالك (105/2) والتذييل والتكميل (174/6) والمقاصد الشافية (539/2)

(20) البيت لمعاوية بن خليل النصري في الخزانة (584/8) ومن غير نسبة في الخصائص (434/2) وكتاب الشعر (404/2 ، 497) والمسائل الشيرازيات (479) وشرح المفصل لابن يعيش (27/4) وضرائر الشعر (263) وشرح التسهيل لابن الناظم (50/4) والتذييل والتكميل (55/1) ومغني اللبيب (559)

(21) انظر: مجمع الأمثال (129/1)

(22) سورة الروم ، آية (24)

(23) التذييل والتكميل (175/6) .

(24) في كتاب (الجواهر) المطبوع خطأ باسم (إعراب القرآن) المنسوب للزجاج (120/1 ، 121) و (595/2)

(25) انظر: الكتاب (110/3)

(26) في كتابه (الانتصار لسيبويه على المبرد) ص (186-187)

(27) وخالف في ذلك ابنُ برهان حيث قال: (وتلا سيبويه في هذا {ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِيْنٍ}، أي: بدا لهم بداء ، كما تقول: قد قيل في قول، فأضمر الفاعل لدلالة (بدا) عليه) شرح اللمع (396/2) وانظر: لسان العرب (بدا) نقلا عن المحكم لابن سيده

وهذا هو تقدير المبرد نفسه الذي ذكره النحاس كما سيأتي.

(28) وهو كتاب مفقود.

(29) إعراب القرآن (329/2)

(30) قال في معاني القرآن (333/2) : (وتقول: قد تبين لي أقام زيدٌ أم عمرو ، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى ، كأنَّك قلت: تبين لي ذلك)

(31) انظر: ارتشاف الضرب (1320/3) والتذييل والتكميل (56/1) و (174/6) والبحر المحيط (135/1) ومغني اللبيب (524 ، 559)

(32) انظر: التذييل والتكميل (56/1) والبحر المحيط (35/1) ومغني اللبيب (559) وهمع الهوامع (272/2)

(33) الذي في الكتاب (110/3) : (وقال عز وجل: {ثُمَّ بَدَالَــهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الآيَاتِ لَيَسْجُنَنَّهُ} لأنَّه موضع ابتداء. ألا ترى أنَّك لو قلت : بدالهم أيهم أفضل ، لَحَسُنَ كحسنه في (علمتُ) ، كأنَّك قلت: ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا)

ويبدو أنَّ هذا هو الذي دعا أبا حيان للقول: (وكلام سيبويه محتمل) التذييل والتكميل (56/1)

(34) الانتصار (187)

(35)ونقل عنه بالنص الكافيجي في شرح قواعد الإعراب (130-131)

(36) مغني اللبيب (524)

(37)مغني اللبيب (524-525) وانظر: ص(755)

(38) أي: زيادة (جملة الفاعل) على الجمل السبع التي لها محل من الأعراب .

(39) مغني اللبيب (538)

(40) ص (83/2)

(41) ص (198)

(42) من الأمور التي يهم فيها المعرب ولا يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب . ص(741)

(43) ص (755)

(44) من أحكام الفاعل ونائبه .

(45) ص (167)

(46)انظر: مغني اللبيب (559)

(47)المحرر الوجيز (242/3)

(48)المقاصد الشافية (541/2)

(49)المحكم (441/9) وانظر : اللسان (بدا)

(50)انظر: الحلبيات (239-240) ومختار تذكرة أبي علي (72)

(51)قال الشاطبي : (وقد وقع المبرد في كتاب سيبويه طرة نصها : "بدا لهم" فعل ، والفعل لا يخلو من فاعل ، ومعناه عند النحويين أجمعين : بدا لهم بدوٌ ، وقالوا : ليسجننه ، وإنما أضمر البدو لأنه مصدر يدل عليه قوله : بدا لهم . وأضمر كما قال تعالى : (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم) ولا يكون (ليسجننه) بدلا من الفاعل ؛ لأنه جملة ، والفاعل لا يكون جملة. هذا ما قال ، وقد زعم أنه مذهب النحويين أجمعين، يعني من تقدمه) المقاصد الشافية (541/2)

وقد أثبت الأستاذ عبدالسلام هارون هذا النص مختصرا في الكتاب (110/3) حاشية (3) نقلا عن نسختي (أ)و(ب) دون إشارة إلى أنه من كلام المبرد

(52)انظر: ارتشاف الضرب (132/3) والتذييل والتكميل (55/1) و (173/6) والبحر المحيط (135/1) والدر المصون (229/8) و (441/9)

(53) كالسيرافي في شرح الكتاب (320/3) ، والفارسي في كتاب الشعر (496/2) والتعليقة (6/1-7) والحجة (219/5) والحلبيات (239-240) والبصريات (722/1) والبغداديات (368) ، وابن جني في الخصائص (435/2) والتمام (49) ، والزمخشري في الكشاف (182/1) و (282/2) ، وابن الشجري في أماليه (37/2) ، وابن عطية في المحرر الوجيز (242/3) ، والباقولي في كشف المشكلات (606/1-607) و (813/2-814) ، والسهيلي في نتائج الفكر (428-431) ، والعكبري في اللباب (152/1-153) والتبيان (28/1) و (732/2) ، وابن يعيش في شرح المفصل (26/4) و (43/8) ، وابن الحاجب في أماليه (882/2) ، وابن عصفور في شرح جمل الزجاجي (157/1) ، والرضي في شرح الكافية (216/1-217) ، وأبي حيان في التذييل والتكميل (55/1) و (174/6) ، والشاطبي في المقاصد الشافية (540/2-541) ، والسيوطي في همع الهوامع (272/2) ، والأشباه والنظائر (40/3)

(54) كالزجاج في معاني القرآن وإعرابه (104،379/3) وابن مالك في شرح التسهيل (122/2-123) وشرح الكافية الشافية (600/2-601)

(55) في المطبوع بكسر الدال المشددة ، والصواب فتحها.

(56) التعليقة (6/1-7) ، وانظر: البصريات (722/1) ومختار تذكرة أبي علي (59) وكشف المشكلات (606/1-607) و (814/2) وشرح المفصل لابن يعيش (26/4-27)

(57)نقل ابن جني في سر صناعة الإعراب (220/1-226) عن شيخه أبي علي أربعة أدلة على شدة اتصال الفعل بالفاعل وأنه كالجزء منه ، وزاد عليها خمسة من عنده. وذكر العكبري في اللباب (149/1-151) اثني عشر وجها. وانظر : الأشباه والنظائر (136/3-138)

(58) اللباب (152/1-153) .

(59) أمالي ابن الحاجب (882/2) .

(60) البيت لمحمد بن بشير الخارجي في شرح شواهد المغني (811/2) وشرح أبيات مغني اللبيب (195/6) والخزانة (213/9) وللشماخ في اللسان (بدا) نقلا عن المحكم لابن سيده. ومن غير نسبة في كتاب الشعر (225/1) وأمالي ابن الشجري (37/2) وشرح التسهيل لابن مالك (122/2) ومغني اللبيب (507) وشرح شذور الذهب (167) والتصريح (235/2)

(61) أمالي ابن الشجري (38/2)

(62) انظر: مشكل إعراب القرآن (387/1) والبيان لابن الأنباري (41/2) والدر الصون (464/6) .

(63) التبيان للعكبري (773/2)

(64) انظر : البيان لابن الأنباري (61/2) والبحر المحيط (208/13)

(65) انظر: كتاب الشعر (470/2-471)

(66) التذييل والتكميل (175/6)

(67) الخصائص (435/2)

(68) انظر: كتاب الشعر (404/2) والخصائص (434/2) وضرائر الشعر (263)

(69) الأشباه والنظائر (35/3)

(70) أمالي ابن الحاجب (882/2)

(71) التعليقة (7/1)

(72) الخصائص (433/2)

(73) انظر: التذييل والتكميل (56/1-57)

(74) النحو الوافي (67/2)